

# **السياسة التجارية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة**

**أ.د. محمود حسين علي المرسومي**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**طالب الماجستير. أرشد عبد اللطيف تركي العتابي (\*)**

**كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط**

## **المخلص:**

تحتل السياسة التجارية مكانة بارزة في السياسات الاقتصادية على الصعيد المحلي والعالمي ، فعلى صعيد الدولة تؤثر هذه السياسة في برامج التنمية الاقتصادية ، وعلى الصعيد العالمي تحدد الوضع الذي يمكن أن يشغله البلد في تقسيم العمل الدولي والسوق العالمية .

لقد تجدد الحديث عن السياسة التجارية المثلى بعد أن تعرض الاقتصاد العالمي إلى الأزمة المالية الاقتصادية في ٢٠٠٨ م اذ ارجع الكثيرون هذا الانهيار إلى سياسة حرية التجارة ، إذ لجأت الدول المتقدمة المروجة والراعية لحرية التجارة إلى السياسات الحمائية ولكن بصيغة جديدة تتجسد بخطط الإنقاذ وبرامج التحفيز بعد أن انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي ومن ثم باتت أزمة اقتصادية عالمية، وكرد فعل على ما تقوم به هذه البلدان عادت من جديد المطالبات بتطبيق السياسات الحمائية وتقييد التجارة لحماية الدول النامية من سيطرة منتجات الدول المتقدمة .

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الأزمة المالية الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ وما أعقبها من تداعيات انعكست على السياسات التجارية في البلدان المتقدمة والنامية .

تبرز أهمية البحث من أهمية الموضوع قيد الدراسة إذ تعد الأزمة المالية الاقتصادية احدى أهم المتغيرات الراهنة على الساحة الدولية، فضلاً عن الدور الذي تلعبه السياسة التجارية كجزء من السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأزمة المالية الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ ألقت بظلالها على السياسات التجارية وعلى موازين القوى العالمية.

لقد قسم البحث إلى ستة محاور تناول الأول تحليل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ ، أما الثاني فقد تطرق إلى اثر الأزمة المالية على السياسات التجارية في الدول المتقدمة ، أما الثالث فقد تناول أثر الأزمة المالية على السياسات التجارية في البلدان النامية. أما الرابع فتناول اثر الأزمة المالية على البلدان العربية في حين تطرق الخامس إلى الأزمة المالية وموازن القوى العالمية وتناول السادس مستقبل السياسة التجارية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية.

---

(\*) جزء مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني .

وفي نهاية البحث تم التوصل إلى جملة من أهم الاستنتاجات والتوصيات.

## **Abstract:**

Trade policy occupies a prominent position in the economic policies on both local and global levels. On the local level, this policy affects the economic development programs. On the other hand this policy determines the status that could a country achieves in deviding the international labor and global market. after the global financial crisis in 2008, the talk has been renewed about the ideal trade policy. For many specialists, this crisis was caused by the free trade policy, where the industrial countries that promote and sponsor free trade, have been resorted to the protectional policies but in new models which embodies saving plans stimulus programs after the crisis has transmited from United States to the European Union in which became a global economic crisis. Demands of applying protectional policies and restricting trade have been renewed to protect development countries from industrial countries products returned from products control. The research aims to shed light on the economic financial crisis of 2008 and the consequences that followed, which reflected on the trade policies in the industrial and development countries.

The significance of the research has been highlighted from the importance of subject since the economic financial crisis has been considered as one of the most important current variables on the international stage. In addition to the role of the trade policy as part of the economic policy in achieving economic development.

The research based on the assumption that economic financial crisis of 2008 over shadowed on trade policies and the global balance of power the research has been divided into six axis. the first one dealt with the financial crisis analysis. the second goes through the effect of that crisis on trade policies in the industrial countries, while the third goes through the effect of the financial crisis of trade policies in development countries. the fourth convenes the crisis on the Arab countries. the fifth deals with the financial crisis. Finally the sixth goes through the future of trade policy in the light of t global financial crisis consequences.

In conclusion, the research has achieved some of conclusions and recommendations.

## **المقدمة**

ان الدول وعلى اختلاف فلسفتها أو توجهاتها الاقتصادية لابد من أن تتدخل في تجارتها الخارجية لكي تنظم مبادلاتها مع العالم الخارجي، فأمام حتمية التبادل التجاري الدولي وضعت مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تنظم سيره ، وعرفت هذه الإجراءات بـ (السياسة التجارية) التي يترتب عليها إعاقه مسار الحركة الطبيعية

لنشاط التجارة الخارجية أو توجيهه. لقد تجدد الحديث عن السياسة التجارية المثلى بعد أن تعرض الاقتصاد العالمي إلى الأزمة المالية الاقتصادية في ٢٠٠٨ م إذ ارجع الكثيرون هذا الانهيار إلى سياسة حرية التجارة ، إذ لجأت الدول المتقدمة المروجة والراعية لحرية التجارة إلى السياسات الحمائية ولكن بصيغة جديدة تتجسد بخطط الإنقاذ وبرامج التحفيز بعد أن انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي ومن ثم باتت أزمة اقتصادية عالمية، وكرد فعل على ما تقوم به هذه البلدان عادت من جديد المطالبات بتطبيق السياسات الحمائية وتقييد التجارة لحماية الدول النامية من سيطرة منتجات الدول المتقدمة .

## **أهمية البحث**

تبرز أهمية البحث من أهمية الموضوع قيد الدراسة إذ تعد الأزمة المالية الاقتصادية إحدى أهم المتغيرات الراهنة على الساحة الدولية، فضلاً عن الدور الذي تلعبه السياسة التجارية كجزء من السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

## **مشكلة البحث**

تتجسد المشكلة في ضبابية السياسات التجارية في ظل الأزمة المالية الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ وما أعقبها من متغيرات ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي . وهنا يطرح تساؤل هو أن الأزمة الراهنة سوف تنعكس إلى سياسات حمائية من قبل البلدان الراعية لحرية التجارة ؟ ام ماذا ؟

## **هدف البحث**

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الأزمة المالية الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ وما أعقبها من تداعيات انعكست على السياسات التجارية في البلدان المتقدمة والنامية .

## **فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأزمة المالية الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ ألقت بظلالها على السياسات التجارية وعلى موازين القوى العالمية.

## **منهجية البحث**

اعتمد البحث منهج الاستدلال الاستنباطي الذي يعتمد على التحليل الفعلي والاستدلال المنطقي بهدف الحكم على فرضية البحث والتوصل إلى التوصيات.

## **هيكلية البحث**

لقد قسم البحث إلى ستة محاور تناول الأول تحليل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ ، أما الثاني فقد تطرق إلى اثر الأزمة المالية على السياسات التجارية في الدول المتقدمة ، أما الثالث فقد تناول أثر الأزمة المالية على السياسات التجارية في البلدان النامية، أما الرابع فتناول اثر الأزمة المالية على البلدان العربية في حين تطرق الخامس إلى الأزمة المالية وموازن القوى العالمية وتناول السادس مستقبل السياسة التجارية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية.

## **المحور الأول: تحليل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨**

لقد تجدد الحديث عن السياسة التجارية المثلى بعد أن تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمة اقتصادية طاحنة منذ منتصف ٢٠٠٨ م إذ ارجع الكثيرون هذا الانهيار إلى سياسة حرية التجارة ، ولهذا عادت من جديد المطالبات بتطبيق سياسة الحماية وتقييد التجارة لحماية الدول النامية من سيطرة الشركات ومنتجات الدول المتقدمة بل وحتى الدول المتقدمة لجأت بالفعل لمثل هذه السياسات الحمائية(١). وقبل

الخوض في الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على التجارة الدولية والسياسة التجارية سنقوم بتوضيح مفهوم الأزمة وأنواعها بشكل موجز.

تعرف الأزمة بشكل عام: بأنها تلك المرحلة من احتدام التناقضات بين منظومة عناصر النظام وبنيتها، والتي تتخطى حد الاستقلال النسبي لكل طرف من أطراف التناقض ، ونتيجته أن تتحول البنية إلى عامل معرقل لتطور النظام، وتظهر الإمكانية لانتقال تلك البنية عن طريق الطفرة (skok) إلى حالة نوعية جديدة.

ويمكن القول أن مفهوم (الطفرة) أو (القفزة) يندرج في مفهوم الأزمة كتجديد لمرحلتها الأخيرة أي عد الطفرة كتطور لحل المتناقضات المتقدمة للذروة وبذلك تكون الطفرة معبرة أو موضحة لطور حل التناقضات إما الأزمة تمثل فقط مرحلة احتدام تلك التناقضات<sup>(٢)</sup>.

كما تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها " انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي ككل<sup>(٣)</sup>. الأزمة المالية من الناحية الاقتصادية:

يمكن تعريف الأزمة من الوجهة الاقتصادية بأنها " ظاهرة تعرف بنتائجها ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحوادث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة وبطالة دائمة"<sup>(٤)</sup>.

ومن مجمل المفاهيم التي تم التطرق لها يمكن استخلاص التعريف الآتي للأزمة المالية، فنعرفها : بأنها التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل التغيرات المالية وعلى حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات أو إجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف، وتعتبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

### (خصائص الأزمة المالية)<sup>(٥)</sup>

وتبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط الآتية:

١. حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ واستقطابها لاهتمام الجميع.
٢. التعقيد والتشابك، والتداخل في عواملها وأساليبها.
٣. نقص المعلومات الكافية عنها.
٤. تصاعدها المتواصل يؤديها إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.
٥. سيادة حالة من الخوف من اثار الأزمة وتداعياتها.

### مراحل الأزمة:

يعد التعرف على المرحلة التي تمر بها الأزمة نوعاً من التشخيص وتأسيساً على هذا التشخيص تتحدد كيفية التصرف أو العلاج وفي حالة الفشل في تحديد المرحلة التي تمر بها الأزمة يكون وقوعها مكلفاً ويجعل المراحل التالية أكثر ضرراً، وهناك جملة من الاقتصاديين يرون إن الأزمات تمر بعدة مراحل هي:

#### ١. مرحلة الميلاد (النشأة):

إن معظم الأزمات تمر بسلسلة من المراحل وهذا لا يعني إن كل أزمة تمر بهذه المراحل، فقد تمر الأزمة بمرحلة الميلاد في شكل إحساس مبهم قلق بوجود شيء يندب بخطر وهنا يكون إدراك اتخاذ القرار ومعرفته وخبرته من المرتكزات الأساسية في التعامل مع الأزمة والتفيس عنها والتي هي على وشك الانفجار، من خلال الإحاطة بعناصر الأزمة ومصادر تصارع الحقوق والمصالح يمكن فتح

ثغرات جانبية في جدار الأزمة لتخفيف حالة التوتر وخلق اهتمامات جديدة تغطي على الاهتمام بالأزمة ويحولها إلى شيء ثانوي لا قيمة له.

### ٢. مرحلة النمو:

تمثل هذه المرحلة مرحلة تعاظم الإحساس بالأزمة بحيث لا يستطيع متخذ القرار الإداري في المنظمة (البنك) إنكار وجودها إذ يتم في هذه المرحلة تغذية الأزمة بمغذيات داخلية مستمدة من ذات الأزمة تكونت معها في المرحلة الأولى أو بمغذيات خارجية تفاعلت معها الأزمة وفي هذه المرحلة يجب على المسؤولين استقطاب المصادر المحفزة للأزمة أو الحد منها أو خلق تعارض في المصالح والأهداف بين الأشخاص المحركين لها وعدم السماح بتطورها والوصول إلى قمة عنفوانها<sup>(١)</sup>.

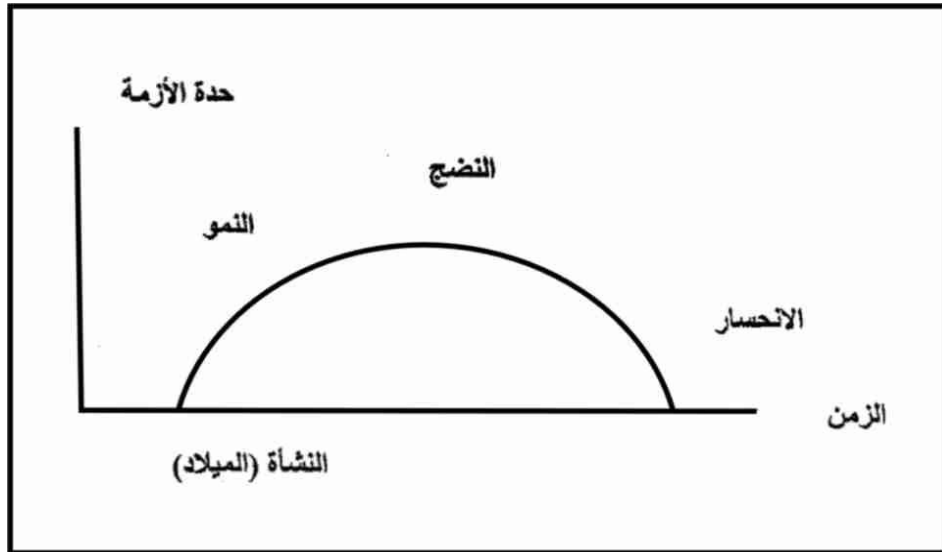
### ٣. مرحلة النضج:

تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما يكون المدير على درجة كبيرة من التخلف والجمود والاستبداد في الرأي وهنا تكون الأزمة شديدة القوة وعنيفة وتصبح السيطرة عليها أمراً صعباً ما لم يقوم المدير بمواجهة جذرية مع عناصر القوة فيها والسيطرة عليها والبحث عن كبش فداء يتحمل نتائج الأزمة وتنتهي عنده الأزمة.

### ٤. مرحلة الانحسار:

في هذه المرحلة تبدأ الأزمة في التفتت والانهاء وذلك بسبب المواجهة العنيفة لفقدان الأزمة القوة الدافعة يجعلها تبدأ بالانحسار وهنا يجب على المسؤولين في المنظمة (البنك) اليقظة والحذر فربما تتجدد بعض الأزمات مرة أخرى بقوة دفع جديدة ، وعلى المنظمة أن تعيد بناء نفسها وان تتعلم من أخطائها بعلاج النتائج وذلك بإجراء التغييرات المطلوبة للأزمة أو استقطاب العناصر المحركة ، لها ومن ثم اكتساب المنظمة المناعة والخبرة في التعامل مع أسباب ونتائج هذا النوع من الأزمات والشكل التالي يوضح هذه المراحل الخاصة بدورة حياة الأزمة:

الشكل (١)  
دورة حياة الأزمة



المصدر: سالم محمد عبود: الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة، دراسة في تداعيات الأزمة المالية وسبل معالجتها من منظور اقتصادي ومحاسبي ، ط ١، بغداد، دار الدكتور للنشر، ٢٠١١، ص ٣٥.

## أنواع الأزمات المالية:

على الرغم من اختلاف وتنوع الأزمات (مالية ، اقتصادية) إلا أنه يمكن أن تصنف إلى عدة أنواع كما يأتي: <sup>(٧)</sup>

### ١. أزمة أسواق المال "حالة الفقاعات".

وتحدث بسبب ارتفاع أسعار الأصول (الأسهم) فوق أسعار قيمتها العادلة وبدون أسباب جديرة ومسوغة لهذا الارتفاع ، وهذا ما يطلق عليه ظاهرة (الفقاعة) ويحدث هذا الارتفاع المبالغ فيه عندما يكون الدافع وراء شراء الأصول (الأسهم) هو تحقيق الربح الناتج عن ارتفاع الأصول الأسعار وليس عمّا يحققه هذا الأصل من دخل. وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتهاافت حملة الأسهم على بيعها فتبدأ الأسعار بالتراجع والهبوط وتحدث حالة الانهيار في الأسواق المالية.

### ٢. الأزمة المصرفية:

وتحدث عندما يتعرض المصرف إلى طلب مرتفع ومفاجئ من قبل المودعين لسحب ودائعهم، فمن المعروف إن المصرف يستخدم جزءاً كبيراً من هذه الودائع في عمليات الإقراض ومزاولة الأنشطة الاقتصادية التي يحتاجها، ويحتفظ بنسبة محدودة لتلبية طلبات السحب اليومية العادية، لكن عندما يكون هناك ارتفاعاً مفاجئاً في طلب سحب الودائع يتجاوز النسبة المعتادة في السحب عندها يتعرض المصرف إلى أزمة حقيقية تكون في صورة أزمة سيولة وعندما تشتد هذه الأزمة فإنها تنتقل من مصرف إلى مصارف أخرى إلى أن تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أوفي مجموعة من الدول، ولا تقتصر الأزمة على نقص في السيولة وإنما قد تكون أيضاً أزمة إقراض في حالة توقف البنوك عن منح القروض لزبائنهم خوفاً من عدم قدرتها على تلبية طلبات السحب.

### ٣. أزمة العملة:

تقع هذه الأزمة عندما تحدث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف تؤثر على قيام العملة بوظائفها كمخزن للقيمة أو وسيط للتبادل ، وتقع هذه الأزمة عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرار بخفض قيمة العملة نتيجة لعمليات المضاربة وهذا يؤدي إلى انهيار أساسي في قيمة العملة وتتخذ السلطات النقدية قرار تقويم العملة أو خفض أسعارها طوعاً ولأسيما في حالات القصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو في حالة تزايد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وان هذا النوع من الأزمات يقود إلى إحداث بعض التداعيات على القطاعات الاقتصادية الأخرى كما يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي وإلى انكماش قد يقود إلى الكساد.

### • الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية: <sup>(٨)</sup>

تعرض العالم في الآونة الأخيرة إلى أزمة مالية توصف بأنها الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين.

ولقد ظهرت الأزمة المالية في منتصف أيلول سبتمبر ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة ونقشت بسرعة لتطال الدول كافة واقتصادياتها ولتسبب ضرراً في القطاع المالي والمصرفي وقطاعات اقتصادية عدة مسببة

دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد اذ تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، وكان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المطرد في أسعار البترول

وتكرار الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وارتفاع معدل البطالة ، ففي يناير ٢٠٠٨ ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى (١٤٧) دولاراً للبرميل في يوليو وذلك قبل ان تبدأ بالانخفاض بعد ذلك، وقد أدى ذلك الارتفاع الذي استمر لمدة إلى ارتفاع في أسعار السلع الأساسية مما زاد في تهديد حدوث الكساد، إما في النصف الثاني من ٢٠٠٨ فقد شهدت أسعار معظم السلع انخفاضاً في ظل التوقعات لحدوث كساد عالمي بعد أزمة الرهن العقاري (mortgage crises) التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العام ٢٠٠٧ اذ كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان، والأجهزة المصرفية العالمية إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة والممارسات المرتفعة إلى المخاطرة في الإقراض والاقتراض ، وظهرت الأزمة عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملفتة وفق عقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل أي ملتقة على قوانين الدولة اذ تضمنت العقود نصوصاً لحقل القسط يرتفع مع طول المدة وعند عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط ٣ إضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده ، هذا وفق بنود في العقد ترفع الفائدة عند تقييدها من البنك الفيدرالي الأمريكي، فيما يسمى بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير adjustable rate mortgage شهدت السنوات السابقة لذلك تساهلاً ملحوظاً في شروط الائتمان (ARM) واتجاهاً طويلاً لمدى الارتفاع في أسعار العقارات اذ ارتفعت أسعار العقارات (بالتحديد السكنية منها) بما يقارب (١٢٤%) خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦ مما حفز الكثيرون على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة ، وارتفع معدل التملك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من (٦٤%) في ١٩٩٦ إلى (٦٩.٢%) في ٢٠٠٤ وفي ظل الارتفاع العام لأسعار تلك العقارات اخذ كثير منهم بالاقتراض بضمان قيمتها، التي لم تسدد بالأساس، وكان الاعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد باستمرار في السوق كضمان. وخلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بدأت أسعار الفائدة بالارتفاع على غير المتوقع مما أدى إلى تزايد التزامات محدودي الدخل اذ ارتفعت أعباء قروض العقارات التي التزموا بها، فضلاً عن القروض التي تشكل قيمة العقارات ضماناً لها، فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقهم تزايد الأقساط وبدأت أسعار العقارات تهوي إلى الأسفل.

و الجدير بالذكر هنا ان شركات التأمين أوجدت من الأزمة فرصة للربح بضمان العقارات فيما لو امتنع محدودو الدخل عن السداد اذ قامت بتطبيق السندات (سندات الديون لفئتي (أ) قابلة للسداد. (ب) لا يمكن سدادها). وبدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين على السندات من هؤلاء المستثمرين. وفي يناير ٢ٰ٠٨ قام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى (٣.٥٠%) وهو إجراء ذو حجم استثنائي ثم تخفيضه تدريجياً إلى (٢%) بين يناير وابريل في ذلك العام. ولدى تفاقم الأزمة اضطرت الشركات والبنوك لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض أصحابها الخروج منها فعجزت قيمة العقارات عن تغطية التزامات أي من البنوك أو شركات العقار أو التأمين مما اثر على السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم من شركات التأمين فأعلنت اكبر

شركات التأمين في العالم (أيه أي جي AIG)\* عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه ٦٤ مليون عميل. مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك (٧٩.٧%) من رأسمالها ولحق بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي وجوهرمان ساكس. وفي سبتمبر ٢٠٠٨ أعلن بنك الإخوة ليمن LEHMEN BROTHERS \*\* إفلاسه وقدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في يوليو ٢٠٠٨ بما يقارب من ٤٣٥ مليار دولار أمريكي. وشهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار العام ٢٠٠٨ وظهر جلياً في معدلات البطالة اذ وصل معدل البطالة إلى (٦.١%) وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات في سبتمبر ٢٠٠٨ كما بلغ عدد الوظائف التي استغنت عن أصحاب العمل ما يقرب من ٦٠٥.٠٠٠ وظيفة في بداية الشهر الأول من هذا العام<sup>(٩)</sup>.

هذا فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الأمريكي التي تجاوزت (٣.٨٥%) وفي تقديرات أخرى فان أكثر من ٣ مليون فقدوا وظائفهم بمعدل ٨٠٠٠٠ وظيفة شهرياً ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب الأزمة بداية ٢٠٠٩ أكثر من ٣,٥٠٠ مليون شخص<sup>(١٠)</sup>. وكما هو مبين في الجدول (٣)

---

\* "AIG" تأسست الشركة عام ١٩١٩ في الصين وانتقلت إلى أمريكا حيث بدأت مسيرة تحديثية عام ١٩٦٩ بقيادة "موريس غريندغ" الذي اتهم عام ٢٠٠٥ بالاحتيال ولدى هذه الشركة ملايين الزبائن في الولايات المتحدة وبقية العالم و (١١٦) ألف موظف في ١٣٠ دولة وتبلغ أصولها ألف مليار دولار ورقم أعمالها (١١٠) مليار دولار وحقت في عام ٢٠٠٧ إرباحاً بلغت (٦.٢) مليار دولار وفي بداية صيف ٢٠٠٨ دفع القائمين عليها خطأً لإنمائها ولكن الانهيار كان أسرع.

\*\* LEHMEN BROTHERS هو رابع أكبر مؤسسة مالية استثمارية في الولايات المتحدة ، ولحظة إعلان إفلاسهم تراجعت قيمة أسهمه بقيمة ٩٥% ليقل على (١٩) سنناً وكان هذا المصرف قد أشار في بيان إلى إن القيمة الإجمالية لديونه بلغت (٦١٣) مليار دولار حتى ٣١ أيار ٢٠٠٨ لذا طلب من الجهات المختصة اتخاذ إجراءات طارئة لحمايته من الانهيار التام وسط تصاعد حدة الأزمة المالية التي يشهدها .



الجدول (١) معدلات التضخم والبطالة و التوظيف في الولايات المتحدة للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠  
(نسبة مئوية %)

السنة	معدلات التضخم	معدلات البطالة	معدلات التوظيف
١٩٩٠	٥.٤	٥.٦	١.٣
١٩٩١	٤.٢	٦.٨	١.١
١٩٩٢	٣.٠	٧.٤	٠.٩
١٩٩٣	٢.٩	٦.٩	١.١
١٩٩٤	٢.٦	٦.١	١.٢
١٩٩٥	٢.٨	٥.٥	١.٣
١٩٩٦	٢.٩	٥.٤	١.٥
١٩٩٧	٢.٣	٤.٩	٢.٣
١٩٩٨	١.٥	٤.٥	١.٥
١٩٩٩	١.٤	٤.٢	١.٥
٢٠٠٠	٢.٣	٤.٠	٢.٥
٢٠٠١	٢.٢	٤.٨	١.١
٢٠٠٢	١.٦	٥.٨	-٠.٣
٢٠٠٣	٢.٣	٦.٠	٠.٩
٢٠٠٤	٢.٧	٥.٥	١.١
٢٠٠٥	٣.٤	٥.١	١.٨
٢٠٠٦	٣.٢	٤.٦	١.٩
٢٠٠٧	٢.٩	٤.٦	١.١
٢٠٠٨	٣.٨	٥.٨	-٠.٥
٢٠٠٩	-٠.٣	٩.٢	-٣.٩
٢٠١٠	١.٤	٩.٤	٠.٥

Source: IMF, World Economic Outlook Database October, 2010.

يلاحظ من الجدول (٣) أن معدلات البطالة كانت عام ٢٠٠٠ بنسبة (٤.٠%) إلا أنها ارتفعت بعد هذا العام لتصل إلى (٥.٨%) عام ٢٠٠٢ وانخفضت بنسبة قليلة بعد عام ٢٠٠٣ إلا أنها ارتفعت بنسبة كبيرة بعد عام ٢٠٠٧ نتيجة الأزمة المالية العالمية إذ وصلت معدلات البطالة إلى (٩.٢%) عام ٢٠٠٩ أما معدلات التوظيف فقد انخفضت بنسبة كبيرة عام ٢٠٠٢ نتيجة "أزمة فقاعة الانترنت".

\* أزمة فقاعة الانترنت "دوت كوم" تمثل هذه الأزمة لفترة من عام ١٩٩٥ إلى آذار مارس ٢٠٠٠ حيث انهار مؤشر ناسداك- وهو أول المؤشرات في السوق المالي العالمي بعد ما بلغ قيمته يتجاوز ٥١٠٠ نقطة ليحدث أزمة عنيفة في الولايات المتحدة امتدت آثارها لبعض الدول الأخرى في العالم ويرجع انهيار المؤشر إلى ضجة شركات التكنولوجيا، منها شركات الانترنت التي لعبت دوراً أساسياً في تسيير الأعمال وتسهيل التجارة وعمليات التسويق وحركات المخزون حيث عملت

إذ وصلت إلى (٠.٣-%) أي بمعنى تسريح عدد من العمال في ذلك العام ، أما الانخفاض الثاني لمعدلات التوظيف فقد حدث بعد عام ٢٠٠٧ ووصل إلى (٠.٥-%) (٣.٩-%) في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية.

ومن خلال الجدول (٣) يلاحظ إن المدة (١٩٩٣-٢٠٠٠) والتي شهدت رئاسة بيل كلينتون والتي تعد (العصر الذهبي) مقارنة برئاسة جورج بوش الأب حيث خفض معدلات التضخم من (٥.٤-%) عام ١٩٩٥ إلى (٢.٣-%) عام ٢٠٠٠ وكذلك خفض معدلات البطالة (٥.٦-%) عام ١٩٩٠ إلى (٤.٠-%) عام ٢٠٠٠ وكذلك الحال بالنسبة الى معدلات التوظيف فقد بلغت في عهد كلينتون (٢.٥-%) عام ٢٠٠٠ مقارنة مع عهد بوش الأب إذ كانت (١.٣-%) أي أن معدلات التوظيف ازدادت بمقدار (١.٢-%) خلال مدة حكم بيل كلينتون وقد يعزى هذا الارتفاع بمعدلات البطالة والتضخم وانخفاض معدلات التوظيف في عهد جورج بوش الأب إلى زيادة الإنفاق العسكري في حرب الخليج عام (١٩٩١) على عكس فترة حكم بيل كلينتون حيث شهدت استقرار نسبي مقارنة بسابقتها ، ومع تولي بوش الابن الحكم عام ٢٠٠١ وبسبب إحداث ١١ سبتمبر أخذت معدلات التضخم بالارتفاع حتى وصلت إلى (٣.٨-%) عام ٢٠٠٨ وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات البطالة (٥.٨-%) لنفس العام ونتيجة لأوضاع الولايات المتحدة غير المستقرة بعد أحداث ١١ سبتمبر وحرب أفغانستان والعراق قد يعزى لها الأثر الكبير لانخفاض معدلات التوظيف بنسبة (٠.٣-%) عام ٢٠٠٢ اثر التوجه والإنفاق العسكري في فترة حكم بوش الابن.

ومع تسلم اوباما الحكم في عام ٢٠٠٩ فقد استطاع أن يحد من معدلات التضخم جراء الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ إذ بلغ معدل التضخم (١.٤-%) أما معدلات البطالة فقد بلغت (٩.٤-%) وهو أعلى معدل في المدة (١٩٩٠-٢٠١٠) مما يعكس اثر الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ على التوظيف في أمريكا.

ويمكن إيجاز الأزمة المالية العالمية (الرهن العقاري) لعام ٢٠٠٨ بالنقاط الآتية :-<sup>(١١)</sup>

١. أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخاطرة، وشجعها على ذلك ازدهار السوق العقارية في المدة ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٦ فقامت بمنح المقترضين قروضاً بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة أعلى لتعظيم الربحية.
٢. بلغ إجمالي القروض الممنوحة من قبل كبريات المؤسسات المالية (٧٠٠) مليار دولار توسعت في إقراضها إلى شركات العقار والمقاولات.
٣. تغيرت السوق الأمريكية نتيجة لارتفاع سعر الفائدة وعجز المدينين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة ونجم عن ذلك هبوط أسعار المنازل.
٤. طفت الأزمة على السطح بوضوح مع بداية ٢٠٠٧ بتزايد حالات التوقف عن السداد، وزيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات وكثرة المواجهات بين المقرضين والبنوك.
٥. بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليار دولار ثم تقادم الأمر حتى ارتفعت قيمة الأصول الهالكة المرتبطة بالرهن العقاري إلى (٧٠٠) مليار دولار.
٦. أسفر هذا الوضع عن اضطراب الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات فهبطت قيمتها وزاد العرض عن الطلب وزادت الأزمة في دائرة مفرغة، تقادم الأمر بزيادة عدد المنازل المعروضة للبيع بنسبة (٧٥-%) في ٢٠٠٧ لتبلغ (٢.٢) مليون دولار أمريكي .
٧. انخفض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، لضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد مما هدد الاقتصاد الأمريكي بكساد مرير إذ تهاوت مؤسسات وانهارت بنوك.

---

هذه الشركات منذ نشأتها وفق مبدأ الحضارية في هذا السوق أو نتيجة للخسائر الكبيرة التي طالت شركات التكنولوجيا أثناء الأزمة فقد قام عدد منها بعد انتهاء الأزمة بتحويل مدخراتها بغرض استثمارها في أصول آمنة من وجهة نظرهم.

٨. انتقلت الأزمة لأوروبا واسيا لارتباط كثير من المؤسسات المالية فيها بالسوق المالية الأمريكية ثم تطورت لازمة كبرى تهدد الاقتصاد العالمي.

## المحور الثاني/ اثر الأزمة المالية على السياسة التجارية في الدول المتقدمة

(الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان)

### أولا: الولايات المتحدة الأمريكية والحماية في ظل الأزمة:

ثمة نتيجة واضحة أظهرتها الأزمة، هي انه لا بد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للتخفيف من حدة النتائج المترتبة على اقتصاد السوق وهذا ما شاهدناه في العديد من الدول (الرأسمالية اولا) التي افترقت إلى التدخل لمواجهة الأزمة وتداعياتها على اقتصادها وحياة مواطنيها لكن تدخلها حتى الآن كان لإنقاذ المؤسسات المالية ، وشركات إنتاج السيارات العملاقة بوجه خاص في حين لم يتناول التدخل على نحو حيوي مستوى حياة المواطنين أصحاب الدخل المحدود والعاطلين عن العمل. وعندما حاول الرئيس الأمريكي (اوباما) إصلاح نظام التأمين الصحي لمصلحة قطاع واسع من الأمريكيين واجه صعوبات شتى من الكونغرس الممثل الأمين لمصالح اليمين بأكثرية الساحقة من الديمقراطيين والجمهوريين معاً.

إن التدهور الحاصل في التجارة الدولية بوصفه نتيجة مباشرة للازمة المالية يعني إن الدول التي كانت تعتمد في اقتصادها على تحرير التجارة في إطار اقتصاد السوق ؛ كانت أكثر تضرراً من بقية دول العالم، مما أدى إلى عودة هذه الدول إلى أساليب الحماية التي تتعارض مع توجهات المؤسسات الدولية والاقتصاديين الجدد الذين يحذرون من الحماية التي بحسب رأيهم هي خلق حالة من الأنانية والصراعات التجارية التي تدمر أي جهد جماعي للدول الرأسمالية الكبرى لإنقاذ النظام الرأسمالي وتحسين صورته التي شوهدتها الأزمة الأخيرة ، ولكن هذا التحذير المقصود به الحماية التي تلجأ

إليها الدول النامية والصاعدة فقط. أما الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا للمزارعين والحماية التي تقرضها هذه الدول وعدم فتح أسواقها أمام منتجات دول الجنوب، فنتعامل معها على أنها حق يمارس لحماية اقتصاد الدول الرأسمالية المتقدمة<sup>(١٢)</sup>، ولهذا السبب تم تأجيل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (WTO) لاستكمال مفاوضات ما يدعى جولة الدوحة التي انتهت في ٢٠٠٩/١٢/٤ دون الاتفاق على أية موضوعات أو خطوات لاحقة سوى الإعلان عن مواصلة التشاور وتبادل وجهات النظر حول الموضوعات العالقة التي من أهمها مسألة تحرير التجارة العالمية وبحسب بعض مؤشرات الاقتصاد الأمريكي والتي تشير إلى عمق الأزمة المالية والتي من أبرزها ما يأتي:

### ١. العجز التجاري:

من خلال الجدول (٤) يلاحظ أن الاقتصاد الأمريكي يعاني من عجز تجاري قبل أحداث الأزمة الأخيرة في سنة ٢٠٠٨ إذ ازداد العجز التجاري منذ عام ١٩٩٠ عندما بدأ العجز بمبلغ (٨٠.٨٦١) مليار دولار واستمر بالتزايد بنسبة كبيرة عام ١٩٩٩ ليصل إلى (٢٦١.٨٣٨) ووصل عام ٢٠٠٠ إلى (٣٧٥.٧٣٩) مليار دولار واستمر في التدهور ليصل إلى (٧٥٩) مليار دولار في ٢٠٠٧ وان الأسباب الرئيسة للعجز تعود إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع الأمريكية حتى في الداخل بسبب ارتفاع كلف الإنتاج. الأمر الذي أدى إلى تراجع الصادرات الأمريكية ومن ثم اجبرها على الخروج من إجراءات

منظمة التجارة العالمية (WTO) <sup>(١٣)</sup> واتخاذ ما يسمى (بالقوانين الرمادية) والمقصود بها أساليب حمائية جديدة تشمل قيود التصدير الاختيارية والتوسع الاختياري للاستيراد وكذلك ترتيبات السوق المنظم والتفضيلات التجارية وإعادة استخدام الأساليب الحمائية القديمة. <sup>(١٤)</sup> فضلاً عن اتخاذ

تدابير بحجة الأمن القومي الأمريكي ضد الأرجنتين والمكسيك والاتحاد الأوروبي والصين على أمل خفض العجز التجاري

الجدول (٢) العجز التجاري الأمريكي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) مليار دولار

السنة	مقدار العجز	السنة	مقدار العجز
١٩٩٠	٨٠.٨٦١	٢٠٠٠	٣٧٥.٧٣٩
١٩٩١	٣١.١٣٥	٢٠٠١	٣٥٧.٨١٩
١٩٩٢	٣٦.٤٥٧	٢٠٠٢	٤١٨.٠٣٨
١٩٩٣	٦٨.٧٩١	٢٠٠٣	٤٩٦.٥١٤
١٩٩٤	٩٦.٣٨٨	٢٠٠٤	٥٦١.٣٣٢
١٩٩٥	٩٦.٣٨٨	٢٠٠٥	٦٢١.١٤٢
١٩٩٦	١٠١.٨٤٣	٢٠٠٦	٧٥٨
١٩٩٧	١٠٧.٧٦٥	٢٠٠٧	٧٥٩
١٩٩٨	١٦٦.٨٢٨	٢٠٠٨	٧٠٧.٨
١٩٩٩	٢٦١.٨٣٨	٢٠٠٩	٣٩٠.١

source: - Economic report of the president USA, transmitted to the congress, Washington, 2005 p:439.

- Economic indicators, council of economic advisers, Washington, 2010, p36.

## ٢. النمو الاقتصادي:

ليس ثمة شك في أن الأزمة الاقتصادية أثرت على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، إذ بدأ النمو الاقتصادي بالتراجع بعد عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إذ لم يشهد تغيير خلال هذين العامين مما يدل على تأثير الأزمة بالاقتصاد الحقيقي وعلى الرغم من أن الأزمة تعود جذورها إلى التوسع المصرفي المفرط لتمويل العقارات في الولايات المتحدة والتي تحولت إلى أزمة مالية أثرت على مستوى التشغيل والتجارة الخارجية ومن ثم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكما يلاحظ في الجدول (٥) إن معدلات نمو الناتج المحلي ازدادت منذ التسعينات وحتى عام ٢٠٠٨ ؛ إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي إلى (١٣٢٢٨.٨٥٠) مليار دولار في ٢٠٠٨؛ إلا أنها انخفضت في ٢٠٠٩ إلى (١٢٨٨٠.٦٠٠) مليار دولار من جراء الأزمة المالية العالمية.

الجدول (٣) معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي في الولايات المتحدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) (مليار دولار)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي	السنة	معدل نمو الناتج المحلي
١٩٩٠	8,033.925	٢٠٠٠	١١,٢٢٥.٩٧٥
١٩٩١	٨,٠١٥.١٢٥	٢٠٠١	١١,٣٤٧.١٧٥
١٩٩٢	٨,٢٨٧.٠٧٥	٢٠٠٢	١١,٥٥٢.٩٧٥
١٩٩٣	٨,٥٢٣.٤٥٠	٢٠٠٣	١١,٨٤٠.٧٠٠
١٩٩٤	٨,٨٧٠.٦٧٥	٢٠٠٤	١٢,٢٦٣.٨٠٠
١٩٩٥	٩,٠٩٣.٧٥٠	٢٠٠٥	١٢,٦٣٨.٣٧٥
١٩٩٦	٩,٤٣٣.٩٢٥	٢٠٠٦	١٢,٩٧٦.٢٥٠
١٩٩٧	٩,٨٥٤.٣٥٠	٢٠٠٧	١٣,٢٢٨.٨٥٠
١٩٩٨	١٠,٢٨٣.٥٢٥	٢٠٠٨	١٣,٢٢٨.٨٥٠
١٩٩٩	١٠,٧٧٩.٨٥٠	٢٠٠٩	١٢,٨٨٠.٦٠٠

Serous: IMF, World Economic Outlook Database October, 2010

### ٣. الأسواق المالية:

أثرت الأزمة على الأسواق المالية في الولايات المتحدة حيث بدأت الأزمة بسلسلة انهيارات مالية عصفت ببول ستريت ، إذ بلغت خسائرها في يوم واحد ما يقارب (٦٠٠) مليار دولار وامتدت حالات الانهيار والإفلاس إلى العديد من المؤسسات المصرفية والمالية حيث بلغ مؤشر داو جونز لعام ٢٠٠٩ (٨٠٠٠) نقطة أما مؤشر ستاندرد آند بور فقد بلغ عام ٢٠٠٩ (٨٢٥) نقطة مما يوضح تأثير الأزمة المالية على السوق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وكما موضح في الجدول (٤)

الجدول (٤) اثر الأزمة على السوق الأمريكية من خلال مؤشرات سوق الأسهم الأمريكية (داو جونز و ستاندرد آند بور للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩).

السنة	مؤشر داو جونز	مؤشر ستاندرد آند بور	السنة	مؤشر داو جونز	مؤشر ستاندرد آند بور
١٩٩٠	٢٦٣٣.٧	١٩٧.٥	٢٠٠٠	١٧٠٨٨	١٣٢٠.٣
١٩٩١	٣١٦٨.٨	٢٤٩.٤	٢٠٠١	١٠٠٢١.٦	١١٤٨.١
١٩٩٢	٣٣٠١.١	٢٦٠.٥	٢٠٠٢	٨٣٤١.٦	٨٧٩.٨
١٩٩٣	٣٧٥٤.١	٢٨٠.٢	٢٠٠٣	١٠٤٥٣.٩	١١١١.٩
١٩٩٤	٣٨٣٤.٤	٢٧٤.٦	٢٠٠٤	١٠٧٨٣	١٢١١.٩
١٩٩٥	٥١١٧.١	٣٦٨.٣	٢٠٠٥	١٠٧١٧.٥	١٢٤٨.٣
١٩٩٦	٦٤٨٤.٣	٤٤٢.٩	٢٠٠٦	١٢٤٦٣.٢	١٤١٤.٣
١٩٩٧	٧٩٠٨.٣	٩٧٠.٤	٢٠٠٧	١٣١٦٩	١٤٧٧
١٩٩٨	٩١٨١.٤	١٢٢٩.٢	٢٠٠٨	١٢٥٤٠	١٣٦٩
١٩٩٩	١١٤٩٧.١	١٤٦٩.٢	٢٠٠٩	٨٠٠٠	٨٢٥

Serous: - International financing corporation (IFC) emerging stock market, fact book, various years.

- International financing corporation (IFC), global stock market, fact book 2007.

- Economic indicators, council of economic advisers, Washington. 2008, P.31....

## ثانيا/ اثر الأزمة المالية على الاتحاد الأوروبي:

كما اشرنا أن بداية الأزمة هي الفقاعة المالية التي نشأت في الولايات المتحدة والتي امتدت بطبيعة الحال لتصبح أزمة عالمية لتشمل دول أخرى على رأسها دول الاتحاد الأوروبي حيث هبط الإنتاج الصناعي الأوروبي في مايو ٢٠٠٨ بمعدل (١٩%) وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ ((أزمة سعر الصرف)) \* ١٩٩٢.

وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام ٢٠٠٨ انخفاضا قدره (٠.٢%) فعلى سبيل المثال لا الحصر، شهد الاقتصاد البريطاني ارتفاع حالات البطالة حسب إحصاءات (مكتب الإحصاءات القومية) إلى ٩٠٠، ٩٠٤ بزيادة حوالي ٣٢.٥٠٠ حالة وذلك في أغسطس ٢٠٠٨ بينما شهد الاقتصاد الإيرلندي في الربع الأول من العام انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي قدره (١.٥%)

وهي السابقة الأولى له منذ عام ١٩٨٣ وكذلك انكماشاً قدره (٠.٥%) في الربع الثاني لتصبح بذلك إيرلندا أولى دول الاتحاد الأوروبي دخولا في الكساد الاقتصادي ، أما اسبانيا فقد نجحت في تجنب الانكماش في النشاط الاقتصادي ولكنها على الرغم من ذلك فقد عانت من ارتفاع شديد في معدلات البطالة مما زاد من حالات البطالة في الاقتصاد الاسباني بنحو ٤٢٥ ألف حالة في العام ٢٠٠٧ . وهذه الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا والسويد والدنمارك <sup>(١٥)</sup>.

ولكن الأثر الأبلغ للأزمة تجسد في كل من (اليونان ، اسبانيا ، إيطاليا ، البرتغال) حيث أدت الأزمة إلى استقالة (برلسكوني) رئيس وزراء إيطاليا بسبب الإجراءات التشفية التي اتخذها في إيطاليا (حيث امتدت لتطال الجانب الرياضي متمثلة بلاعب كرة القدم في الدوري الإيطالي لموسم ٢٠١٢-٢٠١٣ برفع سقف الضرائب المفروضة عليهم، وهو الإجراء نفسه الذي اتبعه الاتحاد الاسباني برفع الضرائب على اللاعبين في الدوري الاسباني لموسم ٢٠١٢-٢٠١٣ مما أدى إلى تأجيل الأسبوع الأول من انطلاق الدوري).

هذا في ظل الدور الذي يمارسه "صناعة كرة القدم" والذي يشكل نسبة هامة في حجم الاستثمارات والتجارة في السوق الدولية، أما فيما يخص الاقتصاد البرتغالي فقد أدت الإجراءات التشفية المتبعة خلال عام ٢٠١٣ العام الحالي إلى تظاهرات كبيرة أدت إلى استقالة رئيس الوزراء البرتغالي "باولو بورتاس" وذلك بسبب تقاوم الأزمة التي نجمت عن ازدياد نسبة البطالة في البرتغال.

وفيما يخص اليونان فقد بلغت ديونها جراء الأزمة المالية (٣٠٠ مليار دولار) وفي نهاية ٢٠٠٩ قامت عدة وكالات دولية بتصنيف مقدرة اليونان الانتمانية الذاتية إلى أدنى مستوى ، وهذا ما يهدد بتقويض السندات الحكومية التي تسلم البلاد القروض من خلال رهنها. وقد تسبب الوضع المالي السيئ الذي تواجهه اليونان إلى خفض سعر الصرف لليورو مقابل الدولار وأثار أيضا قلق المستثمرين على مستقبل

---

\* (أزمة سعر الصرف) وهي أزمة خاصة بالية سعر الصرف في نظام النقد الأوروبي بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٥ وكنتيجة للأزمة عقدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مؤتمر قمة في ماسترخت وتم التوصل إلى اتفاقية (ماسترخت) التي دخلت حيز التطبيق في تشرين الثاني ١٩٩٣ والتي ركزت على قيام السوق الأوروبي الموحد كما نصت الاتفاقية على قيام الوحدة النقدية الأوروبية والتي تبدأ في عام ١٩٩٩ حيث تم الإعلان عن ميلاد وحدة النقد الأوروبي والتي سميت فيما بعد (اليورو).

منطقة اليورو برمتها وقد رفضت (أنجيلا ميركل) رئيسة الوزراء الألمانية سحب عضوية اليونان من الاتحاد الأوروبي و دعت اليونان إلى التحلي بالصبر<sup>(١٦)</sup>، كما ألقت الأزمة المالية بظلالها على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي فبعد أن كانت ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عند مستوى (٣.٤٦%)، ٢٠٠٨ (٣.١٨%) على التوالي انخفضت في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى (٠.٧٥%) مما يدل على تأثير دول الاتحاد الأوروبي بالأزمة المالية ، هذا إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى (٣.٦٧%) نتيجة لاقتزان أسعار النفط والمواد الغذائية مع التباطؤ الاقتصادي، وانخفاض ثقة المستهلكين فبعد أن كانت معدلات التضخم عند مستويات منخفضة ومتقاربة في السنوات التي سبقت الأزمة المالية إلا أنها قد ارتفعت في عام ٢٠٠٨ ووصلت إلى (٣.٦٧%) وفي عام ٢٠٠٩ انخفض معدل التضخم إلى ٠.٩٤% مما يدل على إمكانية دول الاتحاد الأوروبي على تخفيض معدلات التضخم، من خلال إتباع خطط إنقاذ والجدول (٧) يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في دول الاتحاد الأوروبي.

الجدول (٥) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في دول الاتحاد الأوروبي. (نسبة مئوية %)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الناتج المحلي	٣.٩٧	٢.٠٨	١.٣٩	١.٥٥	٢.٦٩	٢.١٦	٣.٤٦	٣.١٨	٠.٧٥	٤.١٠
التضخم	٣.١١	٢.٩٩	٢.٥٠	٢.١٩	٢.٣٣	٢.٢٤	٢.٣١	٢.٣٧	٣.٦٧	٠.٩٤

Serous: IMF, World Economic Outlook Database October, 2010

### ثالثاً/ اثر الأزمة المالية على اليابان:

الاقتصاد الياباني هو الاقتصاد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما تملك احتياطي من النقد النادر ما يعادل ٩٦٨.٢ بليون دولار حسب بيانات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٨ وقد أظهرت البيانات أن الاقتصاد الياباني قد انكمش بنسبة (٣.٢%) في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية الراهنة وهذا اعنف انكماش منذ أزمة النفط عام ١٩٧٤.

كما أدت مخزونات البضائع المتزايدة وغير المباعة لمزيد من الضغوطات في الإنتاج وفي الوظائف في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩ ، وبدأ يتضح إن هذا الركود في اليابان، هو أطول واعنف ركود منذ الحرب العالمية الثانية، إذ أدى اعتماد الاقتصاد الكبير على الصادرات وضعف الاستهلاك المحلي إلى تعريضه بدرجة اكبر للأخطار، والجدير بالذكر إن فائض الميزان التجاري لليابان عام ٢٠٠٨، بلغ ١٩٤.٢٧ بليون دولار بحسب بيانات صندوق النقد الدولي حيث سجلت صادرات اليابان تراجعاً في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧ بقيمة (٢٦.٧%) وهو الأكبر منذ ٢٨ سنة وأفادت وزارة المالية اليابانية إن العجز التجاري بلغ (٢.٥) مليار دولار عام ٢٠٠٨ وهو اكبر من المتوقع ، وقالت إن صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة تراجعت بنسبة (٣٨.٨%) هو الأسرع والأعلى في تاريخ الاقتصاد الياباني كما تراجعت صادرات اليابان إلى الاتحاد الأوروبي حيث بلغت نسبة تراجعها (٣٠.٨%) في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٨ وهذا ما يظهر جلياً من خلال الجدول (٨) حيث كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات لعامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) سالبة جراء الأزمة.

وتظهر البيانات الإحصائية تراجع الطلب العالمي على السلع اليابانية وخاصة السيارات والأجهزة الإلكترونية ، وقد سجل الين الياباني ارتفاعاً في الأسبوع الثالث من كانون الأول /ديسمبر عام ٢٠٠٨ وهو الأعلى منذ ١٣ عاماً.

كما تشير الإحصائيات إلى أن مبيعات شركات السيارات داخل اليابان انخفضت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بنسبة (٢٧.٣%) لتبلغ اقل مستوى لها منذ ٣٩ عاماً كما منيت شركة تويوتا موتور بخسائر في المدة من تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٨م، آذار مارس ٢٠٠٩م بمقدار ١٠١ مليار دولار مما أدى إلى انخفاض أرباحها أيضاً<sup>(١٧)</sup>.

الجدول (٦) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في اليابان (٢٠٠٩-٢٠٠٠)  
(نسبة مئوية %)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الناتج المحلي	٢.٩	٠.٢	٠.٣	١.٤	٢.٧	١.٩	٢.٠	٢.٤	-١.٢	-٥.٢
الصادرات	٨.٦	-٥.٢	٦.٤	٤.٧	١٢.١	٧.٣	١٤.٦	١١.٥	-٣.٥	-٣٣.١

Soures: Asian Development bank Key indicators For Asian and The Pacific, 2010 .

### المحور الثالث: اثر الأزمة المالية على الدول النامية

#### أولاً: أثر الأزمة المالية على البلدان النامية (الصين، الهند):

##### ١. الصين:

تحتل الصين المرتبة الثالثة على مستوى الاقتصاد العالمي خلف كل من اليابان في المرتبة الثانية والولايات المتحدة في المرتبة الأولى ، ومن المحتمل أن تتربع الصين على القمة في العالم من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية في عام ٢٠٢٥ م. وهذا ما جعلها بمنأى عن التأثير المباشر بالأزمة المالية وعدم ارتباط نظامها المالي ارتباطاً كبيراً بالأزمة المالية العالمية ، وانشغال وتركيز البنوك الصينية على الأوضاع الداخلية وتأثرها تأثيراً بسيطاً نسبياً بالسندات المالية المتعثرة التي امتلكت الصين فيها في بداية الأزمة نصيب الأسد وخاصة سندات الخزنة الأمريكية التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية ، مما قلل من آثار الأزمة على الاقتصاد الصيني هو امتلاكها لكميات كبيرة من الاحتياطي النقدي حيث بلغ عام ٢٠٠٨ ، (١٩٠٦١) بليون دولار بحسب بيانات صندوق النقد الدولي التي نشرت في التقرير الاقتصادي الدولي عام ٢٠٠٨ لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية حيث تم استخدام هذا الاحتياطي في مواجهة الأزمة.

كذلك يمكن استخدام الصين لفوائضها الكبيرة في الميزان التجاري والبالغ ٣٩٩.٣٢٢ بليون دولار بحسب النشرة نفسها لصندوق النقد الدولي مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا في مواجهة الأزمة المالية.

وفي الحقيقة أن الاقتصاد الصيني قد تأثر بطريقة غير مباشرة وذلك بسبب تأثر صادرات الصين من السلع المختلفة إلى أسواق الدول الغربية والأمريكية التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، حيث شكلت صادرات الصين عام ٢٠٠٦ حوالي (٢١%) من صادراتها إلى الولايات المتحدة ولمعالجة هذه المشكلة



اتجهت الصين إلى تقديم الدعم للبنى التحتية الصينية وخاصة قطاع الإنتاج الذي يبني العمود الفقري لقطاع التصدير الذي يعتمد عليه الاقتصاد الصيني<sup>(١٨)</sup>.

## ٢. الهند:

نتيجة لتقلص دور الطلب الخارجي جراء الأزمة المالية العالمية التجأت الهند إلى برامج إنعاشية لدعم الطلب الداخلي وهو إجراء مشابه لما قامت به الصين ، إذ أثرت الأزمة في معدل النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز (٧%) خلال سنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بدلاً من أكثر من (٩%) كمتوسط السنوات الثلاثة السابقة.

وخصصت الدولة بعض نفقات الدعم من أجل تحسين أوضاع صغار الفلاحين وتحسين أوضاعهم المالية ومن أجل تحديث وتطوير التجهيزات الأساسية قامت الدولة بتوجيه الاهتمام للإنفاق العسكري وذلك نظراً للظروف الأمنية المضطربة ، كل هذه الأمور أدت إلى ارتفاع العجز في الموازنة إلى حدود (٦%) من الناتج المحلي الإجمالي عوضاً عن النسبة المتوقعة وهي (٢.٥%) وكذلك حدث انخفاض في مستوى الاستثمارات الخارجية في عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية الراهنة مع العلم إن هذه الاستثمارات كانت في عام ٢٠٠٨ (٢٥) مليار دولار<sup>(١٩)</sup> كما يتضح أثر الأزمة المالية على كل من الصين والهند من خلال انخفاض حجم صادراتها خلال عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وكما موضح بالجدول الآتي:

الجدول (٧) معدل نمو الصادرات في الصين والهند (٢٠٠٩-٢٠٠٠)  
(نسبة مئوية %)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصين	٢٧.٨	٢٦.٨	٢٢.٤	٣٤.٦	٣٥.٤	٢٨.٤	٢٧.٢	٢٥.٧	١٧.٥	١٦.٠
الهند	٢٧.٦	٢٧.٧	٢٢.١	١٥.٠	٢٧.٩	٢١.٦	٢٥.٣	١٤.٧	١٤.٦	١٤.٣

Serous: Asian Development bank Key indicators For Asian and The Pacific , 2010

## المحور الرابع / اثر الأزمة المالية على البلدان العربية

### أولاً: تطورات التجارة العربية في ظل أزمة ٢٠٠٨:

شهد العام ٢٠٠٨ نمواً كبيراً في قيمة التجارة العربية ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات بسبب الزيادة المطردة في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٠٨ كما ارتفعت الواردات العربية أيضاً جراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية من جهة وارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له، حيث بلغت قيمة الصادرات العربية الإجمالية عام ٢٠٠٨ حوالي ١٠٥٠ مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع ٧٩٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧ أي بنسبة نمو بلغت ٣٢.٥% وارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى (٦.٧%) بالمقارنة مع (٥.٧%) عام ٢٠٠٧.<sup>(٢٠)</sup>

الجدول (٨) التجارة الخارجية العربية الإجمالية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)

(نسبة مئوية %)

معدل التغير السني للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨	معدل التغير السنوي (%)						القيمة (مليار دولار)					
	(%)	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
	٢٧.٠	٣٢.٥	١٦.٣	٢١.٧	٣٨.٧	٣١.٩	١,٠٤٩.٨	٧٩٢.٣	٦٨١.٠	٥٥٩.٦	٤٠٣.٣	الصادرات العربية
	٢٤.٩	٣٢.٢	٣٢.٥	١٤.٨	٢٠.٩	٣٤.٢	٧٠١.٦	٥٣٠.٧	٤٠٠.٦	٣٤٨.٩	٢٨٨.٥	الواردات العربية
	١٤.٦	١٤.٠	١٥.٠	١٥.٨	١٣.٥	١٦.٨	١٥,٧٣٥.٤	١٣,٨٠٨.٩	١٢,٠٠٥.٢	١٠,٣٧٠.٥	٩,١٣٣.٢	الصادرات العالمية
	١٤.٣	١٤.٧	١٣.٢	١٥.٨	١٣.٤	١٦.٩	١٦,١٦٩.١	١٤,٠٩٢.٥	١٢,٤٤٨.٩	١٠,٧٤٧.٩	٩,٤٧٧.٠	الواردات العالمية
							٦.٧	٥.٧	٥.٧	٥.٤	٤.٤	وزن* الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)
							٤.٣	٣.٨	٣.٢	٣.٢	٣.٠	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)

المصدر: صندوق النقد العربي ، برنامج تمويل التجارة العربية التقرير السنوي ٢٠٠٩، ص ٧.

## ثانياً: اثر الأزمة على أسواق المال العربية:

لقد ألفت الأزمة المالية الراهنة بضلالها على أسواق المال العربية حيث تراجعت مؤشرات الأسواق المالية وأسواق الأسهم بشكل كبير، مع هبوط المؤشر المركب بأكثر من (٦٠%) في عام ٢٠٠٨ مقارنة مع عام ٢٠٠٧ ويلاحظ من الجدول (١١) إن المؤشر المركب قد انخفض بنسبة كبيرة فبعد أن كان عام ٢٠٠٧ حوالي (٣٤٥.٣٥) مليار دولار انخفض إلى (١٧٠.٦) مليار دولار عام ٢٠٠٩ كما انخفض مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية من (١٢٩.٠٧) نقطة عام ٢٠٠٧ إلى (٥٠.٢٦) نقطة عام ٢٠٠٨ وكذلك بالنسبة لمؤشر سوق عمان فقد انخفض من (٤٨٢.٥٨) نقطة عام ٢٠٠٧ إلى

(٣٤٠.٢٥) نقطة عام ٢٠٠٨ ، وهذا الأثر في الأسواق المالية يعود لحالتي الذعر والهلع التي أصابت الأوساط المالية والمستثمرين في أمريكا وباقي بقاع العالم ، الأمر الذي أسهم في قيام بعض المستثمرين

\* الأوزان من عمل الباحث بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩ .

ببيع ما تبقى لهم من مؤسسات بغض النظر فيما إذا كانت تعاني من مشكلات أو لا، مع ملاحظة أن حالة البيع حصلت لغرض مواجهة الخسائر التي تعرض لها المستثمرون في أماكن أخرى والجدول (٩) يوضح مؤشرات أسواق المال العربية<sup>(٢١)</sup>.

الجدول (٩) مؤشرات أسواق المال العربية للفترة ٢٠١٠-٢٠٠٦ مليار دولار امريكي

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٨٠.٢٠	١٧٠.٦١	١٥٦.٧١	٣٤٥.٣٥	٢٤٧.٩٣	المؤشر المركب
٥٩.٢٦	٥٧.٧٥	٥٠.٢٦	١٢٩.٠٧	١٠٤.٦٢	سوق أوراق أبو ظبي المالية
٢٨٥.١٠	٣٠٦.٠٥	٣٤٠.٢٥	٤٨٢.٥٨	٣٢٨.٥١	سوق أوراق عمان المالية
١٤٢.٢٩	١٢٨.٣٥	١٥٥.٣٢	٢٦٠.٤٣	٢٤١.٩	سوق أوراق البحرين المالية
٤٦٨.٣٨	٤٨٦.٥٠	٣٤٧.٧٧	٤٧٤.٣١	٣٢٩.٨٠	سوق أوراق بيروت المالية
٢٤٢.٤٥	٢٣٠.٥٤	٢٢٥.٧٠	٣١٩.٠٩	٢٦٦.٣٦	سوق أوراق الدار البيضاء المالية
١٣٧.٠٨	١٤٠.١٢	١٤٤.٠٢	١٨٣.٥٧	١٢٩.١٢	سوق أوراق الدوحة المالية
٢٩.٠٩	٣٣.٠٩	٥٩.٩٣	١٦٤.٧٩	١٥٠.١٣	سوق دبي المالية
٣٤٢.٦٩	٣٣٨.٣٣	٢٤٣.٤٣	٥٨٥.١٧	٥٠٦.٦٤	سوق رأس المال مصر
١٤٢.٧٢	١٢٥.٥٥	١٤٣.٤٥	٣٠٢.٦٩	٢٢٥.٧١	سوق الأسهم المالية الكويت
١٩٥.٢٤	١٧٦.٩٣	١٦٣.٦٥	٤٢٤.٢٥	٢٧١.٤٦	سوق أوراق مسقط المالية
١٢٨.٣٥	١١٩.١٠	١١٤.٠٤	١٣٤.٢٥	١٥٠.٣٠	تبادل سندات فلسطين المالية
١٥٩.٣٥	١٤٥.٤٢	١١٣.١٧	٣٣٠.٢٩	٢٢٣.٨٤	سوق الأسهم المالية السعودية
١٦٩.٠٩	١٥٦.٧١	١١٥.٠٥	١٠٩.٣٣	١٢٦.٨٤	سوق أوراق تونس المالية

المصدر: صندوق النقد العربي، آذار، ٢٠١٠.

### ثالثاً: اثر الأزمة المالية على أسعار النفط:

شهد الطلب العالمي<sup>(٢٢)</sup> على النفط تراجعاً بسبب الأزمة الراهنة كما شهدت أسعار النفط انخفاضاً من ١٤٧ دولاراً إلى ٣٠ دولاراً ومن ثم انخفاض إنتاج أوبك وتراجعت الإيرادات النفطية الممولة للتنمية الاقتصادية كما تراجعت الفوائض المتحققة في الحساب الجاري من (٣٨٠) مليار دولار في ٢٠٠٨ إلى (٥٠) مليار دولار ٢٠٠٩.

وقد شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة (٣٦%) مقارنة بعام ٢٠٠٧ حيث انتقل السعر الفوري لسلة أوبك من ٦٩.١ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٧ إلى ٩٤.١ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٨ وانخفضت بنسبة (٣٥.٤%) خلال سنة ٢٠٠٩ مسجلاً ما قيمته ٦١.٠ دولار للبرميل.

والجدير بالاهتمام تباين المتوسط الفعلي لأسعار النفط خلال عام ٢٠٠٨ فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي ٩٢.٧ دولاراً للبرميل وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار ٢٥ دولاراً للبرميل ليصل إلى ١١٧.٦ دولاراً للبرميل، ثم بدأ المتوسط الفعلي للأسعار بالتراجع فانخفض في بداية الأمر بشكل طفيف وذلك بنحو ٤.١ دولاراً للبرميل خلال الفصل الثالث ليصل المتوسط إلى ١١٣.٥ دولاراً للبرميل مشكلاً بذلك انخفاضاً بمقدار ٦١ دولاراً للبرميل دفعة واحدة أي بنسبة (٥٣.٧%) مقارنة بالفصل الثالث من عام ٢٠٠٨ "انظر الجدول (١٢) أدناه."

الجدول (١٠) تطور متوسط الأسعار الربع سنوي لسلة خامات أوبك لسنتي (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) الوحدة: دولار.  
(نسبة مئوية %)

الربع الرابع ٢٠٠٩	الربع الثالث ٢٠٠٩	الربع الثاني ٢٠٠٩	الربع الأول ٢٠٠٩	الربع الرابع ٢٠٠٨	الربع الثالث ٢٠٠٨	الربع الثاني ٢٠٠٨	الربع الأول ٢٠٠٨	أسعار سلة خامات أوبك
٧٤.٣	٦٧.٧	٥٨.٥	٤٢.٩	٥٢.٥	١١٣.٥	١١٧.٦	٩٢.٧	

المصدر: بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة أوبك ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

من الجدير بالذكر إن مقدار انخفاض معدل أسعار سلة أوبك من أعلى مستوى وصلته خلال عام ٢٠٠٨ ١٣١.٢ دولاراً للبرميل في (تموز) مقارنة مع ادني مستوى لها في كانون الأول وهو ٣٨.٦ دولاراً للبرميل، وقد بلغ ٩٢.٦ دولاراً للبرميل إي بنسبة انخفاض بلغ (٧٠.٦%).

ولقد استهل الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٩ بمزيد من التدهور والفوضى المالية وأصبح واضحاً في بداية العام بان العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي منذ ثلاثينات القرن الماضي، مما انعكس على السوق النفطية خلال الأشهر الأولى من العام، ومع مرور الوقت خلال العام بدأت تظهر بوادر التحسن والانتعاش الاقتصادي وخاصة في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩ الأمر الذي ترتب عنه اتجاه تصاعدي بشكل عام، على الرغم من بعض حالات التراجع لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين حوالي ٦٥ إلى أكثر من ٧٥ دولاراً للبرميل للأشهر السبعة الأخيرة من العام بالمقارنة مع حوالي ٤٠ دولاراً للبرميل في بداية العام<sup>(٢٣)</sup>.

إن استمرار ضغط الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط طيلة عام ٢٠٠٩ رغم الاتجاه التصاعدي جعلتها في حالة من التذبذب حيث انخفض المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من ٩٤.٤ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٦١ دولاراً للبرميل، ويمثل ذلك تراجعاً بنسبة (٣٣.٤%) أي بانخفاض قدره ٣٣.٤ دولار للبرميل.

وبخصوص المعدلات الفصلية لأسعار النفط خلال سنة ٢٠٠٩ فقد سجل سعر سلة أوبك ٤٢.٩ (دولار/برميل) خلال الربع الأول من العام بانخفاض قدره ٩.٦ دولاراً للبرميل ، أما بالنسبة للربع الرابع فقد ارتفع معدل السعر بواقع ٦.٦ دولار للبرميل، أي ما يعادل (٩.٧%) بالمقارنة مع الربع الثالث ليصل إلى ٧٤.٣ دولاراً للبرميل في الربع الرابع من ٢٠٠٩ .

لقد أدت الأزمة المالية إلى انخفاض حاد في إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية فبعد أن سجلت نمواً قياسيماً عام ٢٠٠٨ قدر بـ (٤١.٤%) فإنها تراجعت من نحو ٨١٨ مليار دولار عام

٢٠٠٨ إلى حوالي ٥٩٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩، أي بانخفاض بلغت نسبته ٢٧.٥% ويعود هذا التراجع الكبير بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية للدول العربية اثر تراجع عوائد صادراتها النفطية جراء الأزمة المالية العالمية والذي بلغت نسبته (٣٩.٤%) كما تراجعت نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير وذلك من نسبة (٤٢.٨%) خلال سنة ٢٠٠٨ إلى (٣٤.٩%) في عام ٢٠٠٩ .

### المحور الخامس/الأزمة المالية وموازن القوى العالية :

في عام ٢٠٠١ غامر كبير اقتصادي مصرف(غولدمان ساكس) جيم أونيل بافتراض انه بحلول ٢٠٥٠، ستكون كل من اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين قد تجاوزت اقتصاديات مجموعة

السبع "G7" \* واستخدم تعبير مجموعة "بريك" أو نادي الأربعة التي تمثل اكبر اقتصاديات خارج منظمات التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD".

ومع تداعيات الأزمة المالية العالمية ، تأكدت افتراضات، أونيل بالوقائع. خاصة مع تغيير الأزمة الحادة لموازن القوى العالمية ، لجهة تقييد النفوذ الأمريكي (موطن الأزمة وانطلاقها) ووضع أوروبا أمام خطر التراجع (أزمة الديون السيادية) \*\* .

هذا ومع صمود الاقتصاديات الأربعة "بريك" وتراجع الاقتصاد الأمريكي والأوروبي، برزت وبقوة مقولة التحول الضروري في الهيكلية المالية العالمية.

وتكتسب مجموعة "بريك" قوتها انطلاقاً من كونها تشكل (٤٠%) من حجم سكان العالم و (١٥%) من حجم الناتج العالمي عام ٢٠٠٩ الذي بلغ حوالي (٦١) تريليون دولار فضلاً عن هذه الميزات فان الاقتصاديات الثلاث (الصين، الهند، البرازيل) قد حققت نمواً مستداماً بخلاف معظم الاقتصاديات في العالم، وفي فترة الكساد الحالية تحديداً.

كما تعد دول مجموعة "بريك" من بين اكبر عشر دول تحتفظ باحتياطيات تبلغ (٤٠%) من مجموع احتياطيات العالم، حيث إن الصين وحدها تملك حوالي (٢.٤) تريليون دولار ، وبهذا تكون قادرة على شراء ثلثي شركات مؤشر ناسداك مجتمعة ، وهي تعد ثاني اكبر دائن بعد اليابان. واللافت للنظر إن روسيا التي خرجت من إصلاحات قاسية عام ١٩٩٢ بعد انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي، استطاعت إن تصل بصندوق احتياطها إلى حوالي (٥٠٠) مليار دولار، لهذا فإذا ما تخلت "بريك" عن سدس احتياطها فانه يمكن تأسيس صندوق بحجم صندوق النقد الدولي<sup>(٢٤)</sup>.

## المحور السادس / مستقبل السياسة التجارية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية :

إن مستقبل النظام التجاري الدولي أصبح في وضع بالغ الصعوبة فالأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية عميقة ، فرضت على مختلف الدول ، متقدمة ونامية، التزامات كبرى تجاه الداخل قبل الخارج ، ففي ظل الواقع المعاش وتداعي قطاعات إنتاجية بأكملها تجد الدول أنفسها مضطرة لتبني سياسات حمائية تتعارض مع تعهداتها أمام منظمة التجارة العالمية (WTO) وغيرها من الاتفاقات ، بل إن الأزمة جعلت من السياسات الحمائية البديل الأقرب والآنجح في نظر الكثيرين للحد من اثر الأزمة، وإدراكاً لهذه التطورات غير الايجابية ، عقد أعضاء المنظمة اجتماعاً في فبراير ٢٠٠٩ لمعرفة الى أي مدى شجعت الأزمة المالية دولاً على اتخاذ إجراءات الحماية التجارية وخاصة في ضوء تجاهل عدد من الدول مناشدة مجموعة العشرين في (نوفمبر ٢٠٠٨) بعدم وضع حواجز تجارية ، إذ تظهر المؤشرات بوضوح تنامي مخاطر الميل إلى إجراءات الحماية التجارية بسبب تداعيات الأزمة وتضاعفت هذه الاحتمالات بعد فشل الاجتماعين الأخيرين بجولة الدوحة (يوليو وديسمبر ٢٠٠٨).

وحقيقة الأمر أن الخطر الحالي لا يتمثل فقط في التوجه الصريح نحو الحماية وإنما يتمثل في السياسات الوطنية داخل كل دولة والتي ستفرض أو تطبق تكاليف على الآخرين، فبرامج التحفيز المختلفة التي تم

\* "G7" هي مجموع الدول السبع الصناعية (أمريكا، اليابان، بريطانيا،ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا).

\*\* الديون السيادية وهي إن تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية والتي غالباً ما تكون بعملة دولية (دولار، يورو) ويطلق عليها ديناً سيادياً.

تبنيتها في الدول الغربية (مثل تلك الموجهة لصناعة السيارات) تعدها كثير من الدول وتحديدًا الدول النامية شكلاً من أشكال التمييز والحماية التجارية وقد أوضح ذلك سفير الهند لدى منظمة التجارة العالمية

أخيراً، إذ جرى الإعلان عن برامج تحفيز مختلفة بلغت قيمتها عام ٢٠١١ نحو ثلاث ترليونات دولار في وقت لا تزال فيه الدول النامية بعيدة عن خارطة الاهتمام على الرغم من الضرر الكبير الذي لحق باقتصادياتها<sup>(٢٥)</sup>.

ولهذا تسأل جوزيف ستجليتزر الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في مقال حديث له "كيف للبلدان النامية أن تنافس الإعانات والضمانات الأمريكية؟ وكيف لأي دولة نامية أن تدافع أمام مواطنيها عن فكرة حرية التجارة؟ فالحقيقة إن فكرة تحرير أسواق المال وغيرها أصبحت في عداد الأموات على الأقل في الوقت الحالي".

في ضوء خطط الإنقاذ والتوجهات الحمائية والتجهيزية بصورها المختلفة ومنها خطة الرئيس (أوباما) للإنقاذ بقيمة ٧٨٧ مليار دولار والتي وافق عليها الكونغرس الأمريكي في ٢٠٠٩/٢/١٣ أعربت دول ناشئة ونامية أعضاء في منظمة التجارة العالمية في ٢٠٠٩ /١١/١٥ عن قلقها الشديد من خطط الإنقاذ الضخمة التي وضعتها الدول المتقدمة وقالت إنها تسبب لامحالة في خلق "تفاوتات تجارية" إذ أنها تزيد القدرات في الإنتاج في قطاعات وصناعات الدول المتقدمة وهو توجه يجعل الدول النامية لا يمكنها من المنافسة معها.

هذا وقد اختلفت مواقف علماء الاقتصاد في مسألة الحماية فبعضهم يعارض أي توجه حمائي بوصفه سيضر أكثر مما يفيد على المدى المتوسط والبعيد، في حين يرى بعضهم الآخر إن الحماية على الأقل في هذه المرحلة الحرجة ستشكل توجهاً ضرورياً لضبط الأوضاع الاقتصادية وينظم للرأي الأخير بول كروجمان الحائز أخيراً على جائزة نوبل في الاقتصاد إذ يقول في عموده بجريدة نيويورك تايمز. "انه على الرغم من إن زيادة التعريفية الكمركية قد لا يشكل قراراً صائباً في الأوضاع العادية إلا انه في ظل الظروف الراهنة، يمكن إن يحصل هذا التوجه العالمي في وضع اقتصادي أفضل ولهذا سواء رضينا أم أبينا سيكون هناك توجه على المدى القريب نحو الحمائية وسيزداد هذا التوجه قوة إذا تأخرنا في تقديم برنامج إنعاش اقتصادي فاعل بينما يرى بعضهم الآخر إن الحمائية من خلال زيادة تدخل الحكومات بعمل غير جماعي خلال الأزمات لمساعدة الشركات المتعثرة أو خفض سعر العملة يشكل في الحقيقة دعماً يتعارض مع مبادئ المنافسة الحرة والعادلة وسيؤدي إلى خلق ضغوط تنافسية على الدول الأخرى ومن ثم تراجع المنافسة والحرية عالمياً، وفي حالة تنامي هذه السياسات فستنشأ عقبات كبيرة تعوق التعافي السريع من الأزمة. ويرى بعضهم إن السبيل لمواجهة هذه التوجهات الحمائية يتم بإتباع خطوتين:

**الأولى: إحياء وتقوية آليات منظمة التجارة العالمية لمواجهة التوجهات الحمائية.**

**الثانية: وضع نظام يساعد مجموعة العشرين على تجنب اللجوء لتطبيق سياسات الحمائية.**

ومن المتوقع إن يتعزز التوجه الحمائي نظراً لعدم اتخاذ أي خطوة جماعية جديدة إلى الآن فالكل يبحث عن إنقاذ نفسه، وفي تأكيد على العجز من التوصل إلى موقف جماعي لمواجهة الأزمة غادر زعماء الاتحاد الأوروبي اجتماع دافوس ٢٠٠٩ في وقت مبكر إذ وضعت كل دولة ترتيباتها الخاصة، وبفضل هذه المواقف المتباينة أصبح التحرك الدولي المنسق امراً بالغ الصعوبة.

ومن خلال هذا العرض يتضح انه للأزمة الراهنة اثر بالغ في السياسات التجارية وخاصة من جانب الدول المتقدمة، حيث يلاحظ أنها تطبق سياسة الحماية وفق صياغة جديدة بما يسمى (خطط الإنقاذ) مما

يجعل الدول النامية في تساؤل عن مدى جدية هذه الدول بالدعوة إلى حرية التجارة وإزالة العوائق التي تحد منها (٢٦).

## **الاستنتاجات:**

١. عاد الاتجاه نحو سياسات الحماية التجارية من خلال سياسات الدعم الحكومي ، وكمثال على هذا قيام الحكومة الأمريكية بمنح مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار لكبرى شركات التأمين في الولايات المتحدة (AIG) مقابل امتلاك (٧٩.٧%) من رأسمالها ، أي العودة إلى الحماية ولكن بصيغة مختلفة من خلال خطط الإنقاذ وبرامج التحفيز والقوانين الرمادية.
٢. ثمة نتيجة واضحة أفرزتها الأزمة ، هي أنه لا بد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للتخفيف من حدة النتائج المترتبة على اقتصاد السوق وهذا ما شاهدناه في العديد من الدول الرأسمالية ، لكن التدخل لا يمس مستوى حياة المواطن وإنما تركز في إنقاذ المؤسسات المالية.
٣. أن الدول التي تعتمد في اقتصادها على تحرير التجارة في إطار اقتصاد السوق كانت أكثر تضرراً من بقية دول العالم مما أدى إلى عودة هذه الدول إلى أساليب الحماية.
٤. أن الخطر الحالي لا يتمثل فقط بالتوجه الصريح نحو الحماية و إنما يتمثل في السياسات الوطنية داخل كل دولة التي يترتب عليها تكاليف على الآخرين ، فبرامج التحفيز المختلفة التي تبنتها الدول الغربية تعدها كثير من الدول وتحديداً الدول النامية شكلاً من أشكال التمييز والحماية التجارية تجاهها.
٥. من المتوقع أن يتعزز التوجه إلى الحماية نظراً لعدم اتخاذ أي خطوة جماعية جديدة إلى الآن فالكل يبحث عن إنقاذ نفسه بالاعتماد على برامج وحزم إصلاح مؤقتة هي بالتأكيد ليست سوى حلول مؤقتة.

## **التوصيات :**

- ١- اعتماد سياسات تجارية متنوعة من قبل البلدان النامية التي تتلاءم و واقعها الاقتصادي وعدم السير وراء الوصفات الجاهزة من الخارج ومن ثم تحقق لها التنمية الاقتصادية.
- ٢- السعي الجدي من قبل البلدان النامية والعربية على وجه الخصوص بإنشاء تكتلات اقتصادية كبيرة ومناطق تجارية تساهم في تعزيز التجارة البينية فيما بينها.
- ٣- استغلال المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية (WTO) من قبل البلدان النامية والتركيز على السياسات المنفردة التي تتبناها البلدان المتقدمة لمواجهة منتجات البلدان النامية خاصة (الزراعية).
- ٤- مع عدم إنكار الوضع الراهن الذي تمر البلدان النامية ، فإن إقامة وحدة اقتصادية عربية على غرار (النافتا، الاتحاد الأوروبي) من شأنها أن تحد من اثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية.

## **المصادر**

١. إبراهيم بلقوله: تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣) مجلة الباحث، العدد ١٢، ٢٠١٣ صفحات متفرقة ١٣-١٥-١٧ جامعة حسيبة بنت بوعلي ، الشلف، الجزائر.
٢. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ،مجلس غرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، بحث منشور على موقع الانترنت ( www. Saudi chambers .orgj )٢٠١٣/٧/٣.
٣. السيد البدوي، عبد الحافظ: إدارة الأسواق المالية، نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٩.

٤. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: ورقة حول اثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، تقديم، علا الصيدلاني، باحثة اقتصادية، بيروت، ١١-١٢ تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠٠٩.

٥. تقرير الأمين العام لمنظمة أوبك ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٦. دانيال ارنولد: تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، (بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢).

٧. داليا أبو الغيظ عبد المعبود: الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، دراسة مقدمة إلى إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، ضمن متطلبات الحصول على شهادة حضور البرنامج التدريسي، مصر، القبلوبية، ٢٠٠٩.

٨. جاسم المناعي: الأزمة الحالية، وقفة، مراجعة، دراسة على شبكة الانترنت على الموقع، تاريخ المطالعة ٢٩/٦/٢٠١٣. www.amf.org.ae.

٩. رضا عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، ط١، (المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١١).

١٠. سالم محمد عبود: الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة، دراسة في تداعيات الأزمة المالية وسبل معالجتها من منظور اقتصادي ومحاسبي، ط١، بغداد، دار الدكتور للنشر، ٢٠١١.

١١. سعيد النجار، سياسات التجارة الخارجية لبيئة البلاد العربية- صندوق النقد العربي، (دار العالم العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٩٢).

١٢. صالح ياسر حسن: الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي، محاولة في فهم الجذور، ط١، (بغداد، دار الرواد المزدهرة للنشر، ٢٠١١).

١٣. صندوق النقد العربي، برنامج تمويل التجارة العربية التقرير السنوي ٢٠٠٩، ص٧.

١٤. صندوق النقد العربي، آذار، ٢٠١٠.

١٥. علي عبد الفتاح أبو شرار: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، إحداثها، أسبابها وتداعياتها، إجراءاتها، ط١، (عمان دار وائل للنشر، ٢٠١١-٢٠١٢).

١٦. عامر عمران كاظم المعموري، فاعلية أداء الأسواق المالية، دراسة قياسية للمدة (١٩٥٥-٢٠٠٤) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة - ٢٠٠٥.

١٧. عبد الله رزق، الاقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناقلة، ط١، (دار المناهل اللبناني، ٢٠١٢).

١٨. منير الحمش: "هل حقاً إن تحرير التجار الخارجية قاطرة للنمو" ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١٠ صفحات متفرقة.

١٩. نبيل جورج دحدح، صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع المالية العالمية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، تشرين الثاني، (صندوق النقد العربي، ٢٠١٠)، مصدر السابق.

### المصادر باللغة الانكليزية:

1. Asian Development bank Key indicators for Asian and the Pacific, 2010.

٢. IMF, World Economic Outlook Database October, 2010.



3. *Economic report of the president USA, transmitted to the congress, Washington, 2005 p: 439 .*
4. *Economic indicators, council of economic advisers, Washington, 2010, p36.*
5. *International financing corporation (IFC) emerging stock market, fact book, various years.*
6. *International financing corporation (IFC), global stock market, fact book 2007.*
7. *Economic indicators, council of economic advisers, Washington. 2008, P.31....*

## **الهوامش**

١. رضا عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، ط١، (المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١١)، ص٧٥.
٢. صالح ياسر حسن: الاقتصاد السياسي للآزمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي، محاولة في فهم الجذور ، ط١، (بغداد، دار الرواد المزهرة للنشر، ٢٠١١)، ص٢٣-٢٤.
٣. السيد البدوي، عبد الحافظ: إدارة الأسواق المالية، نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٩، ص٣٩.
٤. دانيال ارنولد: تحليل الآزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، (بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص١١.
٥. سالم محمد عبود: الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة، دراسة في تداعيات الأزمة المالية وسبل معالجتها من منظور اقتصادي ومحاسبي ، ط١، بغداد، دار الدكتور للنشر، ٢٠١١، ص٢٩.
٦. سالم محمد عبود: الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة، دراسة في تداعيات الأزمة المالية وسبل معالجتها من منظور اقتصادي ومحاسبي ، ط١، بغداد، دار الدكتور للنشر، ٢٠١١، مصدر سابق، ص٣٢-٣٥.
٧. علي عبد الفتاح أبو شرار: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، إحداثها، أسبابها وتداعياتها، إجراءاتها، ط١، (عمان دار وائل للنشر ، ٢٠١١-٢٠١٢)، ص٣٦-٣٧.
٨. نبيل جورج دحدح ، صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع المالية العالمية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، تشرين الثاني، (صندوق النقد العربي، ٢٠١٠)، ص١.
٩. نبيل جورج دحدح ، صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع المالية العالمية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، تشرين الثاني، (صندوق النقد العربي، ٢٠١٠)، مصدر السابق، ص٢٧٠.
١٠. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس غرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، بحث منشور على موقع الانترنت (www. Saudi chambers.orgj) ٢٠١٣/٧/٣.
١١. داليا أبو الغيض عبد المعبود: الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، دراسة مقدمة إلى إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، ضمن متطلبات الحصول على شهادة حضور البرنامج التدريسي، مصر، القيلوبية، ٢٠٠٩، ص١٥.

١٢. منير الحمش: "هل حقاً إن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو" ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٣ صفحات متفرقة (١١، ١٦).
١٣. عامر عمران كاظم المعموري ، فاعلية أداء الأسواق المالية ، دراسة قياسية للمدة (١٩٥٥-٢٠٠٤) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة – ٢٠٠٥، ص ١٠٤.
١٤. سعيد النجار، سياسات التجارة الخارجية لبيئة البلاد العربية- صندوق النقد العربي، (دار العالم العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٩٢)، ص ٢٧.
١٥. سالم محمد عبود: الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة، دراسة في تداعيات الأزمة المالية وسبل معالجتها من منظور اقتصادي ومحاسبي ، ط١، بغداد، دار الدكتور للنشر، ٢٠١١، مصدر سابق، ص ٢٧١.
١٦. علي عبد الفتاح أبو شرار: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، إحداثها، أسبابها وتداعياتها، إجراءاتها، ط١، (عمان دار وائل للنشر ، ٢٠١١-٢٠١٢)، مصدر سابق، ص ٩١.
١٧. علي عبد الفتاح أبو شرار: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، إحداثها، أسبابها وتداعياتها، إجراءاتها، ط١، (عمان دار وائل للنشر ، ٢٠١١-٢٠١٢)، مصدر سابق ص ٨٣-٨٥.
١٨. علي عبد الفتاح أبو شرار، مصدر سابق، ص ٧٩-٨٢.
١٩. علي عبد الفتاح أبو شرار، مصدر سابق، ص ٨٧.
٢٠. صندوق النقد العربي ، برنامج تمويل التجارة العربية التقرير السنوي ٢٠٠٩، ص ٧.
٢١. جاسم المناعي: الأزمة الحالية، وقفة، مراجعة، دراسة على شبكة الانترنت على الموقع، تاريخ المطالعة ٢٠١٣/٦/٢٩ . [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)
٢٢. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: ورقة حول اثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، تقديم، علا الصيدلاني، باحثة اقتصادية، بيروت، ١١-١٢ تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠٠٩. ص ٩-١١.
٢٣. إبراهيم بلقله: تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠) مجلة الباحث، العدد ١٢، ٢٠١٣ صفحات متفرقة ١٣-١٥-١٧ جامعة حسيبة بنت بوعلي ، الشلف، الجزائر.
٢٤. د. عبد الله رزق، الاقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتتالية ، ط١، (دار المناهل اللبناني ، ٢٠١٢) ص ٣٤٠-٣٤١.
٢٥. رضا عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، ط١، (المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١١)، مصدر سابق، ص ١١٥-١٢١.
٢٦. رضا عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، ط١، (المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١١)، ص ١١٩-١٢١.